

الاستثمار الأجنبي المباشرين الأثر الإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة
والأثر السلبي في الإضرار بالبيئة

Foreign direct investment between the positive and
negative impact of environmental damage

نسيمة عطار⁽¹⁾

⁽¹⁾ المركز الجامعي مغنية (الجزائر)

nassima.attar@cumaghnia.dz

تاريخ النشر:
2023/04/20

تاريخ القبول:
2023/04/09

تاريخ الارسال:
2022/12/31

الملخص:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الركائز، التي تعول عليه الدول لأجل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية لديها، وهذا بالنظر لجل المزايا والنتائج الايجابية التي يحققها، بغض النظر عن الأمور السلبية التي يمكن أن تنجر عنه. ومن بين أهم الايجابيات التي يحققها المشروع الاستثماري هو التخفيف من حجم البطالة، وتدريب اليد العاملة. لكن في المقابل قد تحقق المشاريع الاستثمارية عجز كبير في النظام البيئي، الأمر الذي يهدم جميع الأمور الايجابية التي يمكن أن تتحقق من خلاله. الكلمات المفتاحية – الاستثمار الأجنبي المباشر - البطالة - البيئة – التلوث- التنمية المستدامة.

Abstract:

Foreign direct investment is one of the most important basics in order to advance the wheel of economic development, and among the most important advantages that the investment project achieves is reducing unemployment and training the workforce. However, on the other hand, investment projects may cause damage to the environment, which destroys all the positive things that can be achieved through it.

key words:

Foreign direct investment - unemployment - environment - pollution - sustainable development.

المؤلف المرسل : نسيمة عطار

تعد قضية التنمية الاقتصادي، وخاصة لدى الدول النامية أو السائرة في طريق النمو، واحدة من أهم قضايا القرن الحالي، الأمر الذي يجعلها تشغل بال المشرعين وتستتوي شغل الباحثين، وتجعل الدول على حد السواء تلهث وراء ما يحقق أفضل السبل لأجل الوصول إلى تنمية مستدامة، ترتقي بها الدول على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية.

فالعالم اليوم يشهد سابقا محمومًا بين الدول لاجتذاب رأس المال الأجنبي، وهذا بالنظر للأهمية الكبيرة التي ينطوي عليها، وفي مقدمتها الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وجذب العملة الصعبة إلى غيرها من الأمور الإيجابية.

فكل هذه الدوافع وغيرها أدت إلى قيام العديد من المشاريع الاقتصادية واتساع نطاق المعاملات التجارية الدولية بوجه عام، وانتشار نوع خاص من هذه المعاملات يعرف بمعاملات الاستثمار الأجنبي المباشر.

فبدون إسهاب فإن لهذا النوع من المعاملات الأثر البالغ والإيجابي في النهوض باقتصاد الدولة المضيفة له، من خلال رفع كفاءة وجودة الاقتصاد المحلي، وتطوير قدرات الأفراد، وتعزيز الموجودات المالية، ونقل التكنولوجيا وتقليص حجم البطالة فيها.... إلخ. لكن كل هذه الأمور الإيجابية المتوقعة تحقيقها في أراضي الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، قد تصطدم بموضوع آخر بالغ الأهمية، إذا لم تحسن حكومة الدولة المضيفة له، ضبطه بقواعد حمائية للبيئة والذي هو موضوع الدراسة. وأنه من خلال تصفح القانون رقم 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة¹ وما سبقه من قوانين خاصة بحماية البيئة، نلمس حرص المشرع على تحقيق الحماية اللازمة للبيئة، والتي تساهم فيها بالدرجة الأولى المصالح العامة، من خلال ما تملكه من إجراءات وقائية مثل اجراء الترخيص، ودراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى دور الفرد في حماية البيئة من خلال ما يملكه من حق الإعلام البيئي، الذي هو بحد ذاته إجراء وقائي لحماية البيئة، يلقي التطبيق الصحيح له خاصة لدى الدول المتقدمة. دون أن ننسى قانون

¹ (قانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية

البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 43 المؤرخة في 20 يوليو 2003.

الاستثمار الجديد رقم 22-18¹ الذي أدرج البعد البيئي ضمن قواعده نتيجة دسترة حق حماية البيئة في دستور 2020² كتطور في مجال حقوق الجيل الثالث لحقوق الانسان، التي لم تعد مقتصرة على الحقوق التقليدية، مثل الحق في العيش ولتنقل حرية التعبير، بل تطور بها الأمر إلى ضرورة ضمان سلامة البيئة من أي تصرف مضر بها. فلنا أن نتساءل عن مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في التخفيف من حجم البطالة والدفع بعجلة التنمية، مقابل امكانية اضراره بالبيئة إن لم يحسن توظيفه وضبطه بقواعد اجرائية صارمة؟

للإجابة عن هذه الاشكالية سنعتمد على كل من المنهج الوصفي التحليلي، وكذا المنهج مقارنة بين الاثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في ترقية العمالة.

سنتعرض في هذه الجزئية إلى كل من تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا التعرض إلى أهميته من جانب تشغيل اليد العاملة والتخفيف من حدة البطالة.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي وعلاقته بالتنمية المستدامة .

أ/تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه توظيف لأموال أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة، في دولة معينة، كما يعرف بأنه حركة رؤوس الأموال أو انتقال الأصول المادية والمعنوية من بلد لآخر لغرض استغلالها وتحقيق الربح، وتحت السيطرة الكاملة أو الجزئية لصاحب الأصول.

فمن الناحية الاقتصادية يعرف الاستثمار الأجنبي، أنه توظيف لأموال أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة، أي أنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل

¹ (القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443، الموافق ل 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار ، الجريدة الرسمية عدد 50 المؤرخة في 28 يوليو 2022.

² (دستور 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-242 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق ل 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية عدد 82.

الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأثر الإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة والأثر السلبي في الإضرار بالبيئة

تعكس منفعة لمستثمر من دولة أخرى ويكون له حق في إدارة الموجودات والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة، أيًا كان هذا المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة¹.

ب/علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية البيئة بمبدأ التنمية المستدامة:

يمكن الاتفاق على تعريف التنمية المستدامة بأنها الجهود التي تسعى إلى تلبية حاجيات وطموحات الحاضر من دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجيات المستقبل²، وإذا أردنا ربط مفهوم التنمية المستدامة بموضوع حماية البيئة، فإنه يمكن القول بأن نقطة إلتقاء الموضوعين يكمن في أساسيات تحقيق مبدأ الحيطة، الذي يهدف إلى التوفيق بين متطلبات حماية البيئة من جهة ومتطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، بمعنى التوفيق بين وجهتي نظر متباعتين إلى حد كبير لكل من الدول المتقدمة والدول النامية أو السائرة في طريق النمو، حول مدى أهمية مراعاة البعد البيئي عند إعداد السياسات الاقتصادية. ذلك أنه وطبقاً لما هو معمول به نجد أن الدول السائرة في طريق النمو، في الغالب الأعم تفضل تحقيق مصلحتها الاقتصادية على حساب الإضرار بالبيئة، من خلال عدم احترامها للمعايير الدولية في إقامة المنشآت الاستثمارية على إقليمها، وخاصة منها المستثمرات الأجنبية، حيث نجدها تضرب بعرض الحائط جميع قواعد حماية البيئة، عندما يتعلق الأمر بمشروع استثماري ضخيم يخص استخدام المواد الأولية أو تصنيع المواد الكيماوية، وما ينتج عنها من غازات ونفايات مضرّة بالصحة الانسانية، وإهدار للبيئة الطبيعية، وهو الأمر الذي يخدم مصلحة المستثمر الأجنبي الذي لا يجد أي صعوبة في نقل المواد الأولية أو تحويلها، نتيجة إقامتها داخل التجمعات السكانية لما توفره له من امكانية التوصيل والنقل السريعة والسهلة³.

فإذا كانت الدول السائرة في طريق النمو تعطي الأولوية القصوى لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وتحاول في هذا الشأن الحصول على معاملة تفضيلية من قبل الدول المتقدمة اقتصادياً وتهمل البعد البيئي الذي يشكل في اعتقادها عقبة أمام الإسراع بمعدل

⁽¹⁾ كاظم أسعد الأعرجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بلدان آسيوية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ص. 388.

⁽²⁾ موسعي ميلود، الحماية القانونية للبيئة في ظل التنمية المستدامة، دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص. 158.

⁽³⁾ غنيم محمد عثمان، أبو زريط ماجدة، التنمية المستدامة، دار الصفاء، عمان، 2007، ص. 05.

التنمية، وذلك علاوة على كونها غير مسئولة إلى حد بعيد عن تدهور حالة البيئة، فإن الطائفة الثانية من الدول وهي الدول المتقدمة، فإنها تولي اهتماما كبيرا للبيئة، ومستقبلها، الذي أصبح مهددا بصورة غير مسبقة، مع العلم أن أنشطتها الصناعية المختلفة تعد مصدرا هاما للتلوث العابر للحدود.

وحيثما يسعى مبدأ التنمية المستدامة إلى التوفيق بين مقتضيات التنمية الاقتصادية ومقتضيات حماية البيئة، فإنه لا يهدف فقط إلى ضمان حق الأجيال الحاضرة، في العيش في بيئة سليمة ونظيفة خالية من الملوثات، وإنما يرمي أيضا إلى ضمان تمتع الأجيال المستقبلية بهذا الحق، وهو الأمر الذي يستفاد منه دون شك أن مبدأ التنمية المستدامة يعتبر ضمانا فعالة لتحقيق العدالة بين الأجيال.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي في أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، حيث تعول عليه كثيرا اقتصاديات الدول النامية لغرض إمدادها بوسائل وتقنيات الإنتاج المتقدمة تكنولوجيا، إضافة إلى جلب رأس المال وتدريب العمالة.

كذلك يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الوسيلة المثلى لاستغلال الموارد الطبيعية، لدى الدول النامية خاصة الفقيرة وغير الحائزة للأساليب المتطورة التي تمكنها من الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية. هذا كله بصفة عامة.

أما ما يتعلق بعلاقة أو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص حجم البطالة نقول بأنه، من إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر تخفيض مستوى البطالة من منطلق حاجة المشروع الاستثماري لتوظيف اليد العاملة، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بحاجته في بالاستخدام المكثف لليد العاملة.

كذلك من بين الالتزامات الملقاة على عاتق المستثمر الأجنبي طبقا لاتفاقية الاستثمار الثنائية المبرمة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، هو تدريب اليد العاملة والعمل على اكتسابها لمهارات التكنولوجيا الحديثة، باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب عليها.

كذلك فإن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر على أراضي الدولة المضيفة له، يؤدي خلق علاقات تكاملية بين الاقتصاد الوطني والأجنبي، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريعهم الخاصة، التي تعمل على تقديم الخدمات المساعدة واللازمة للشركات الأجنبية، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.

الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأثر الإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة والأثر السلبي في الإضرار بالبيئة

- كذلك دفع المستثمر الأجنبي للضرائب المستحقة على أرباحه يعزز خزينة الدولة المضيفة، الأمر الذي سوف يمكنها من التوسع في انشاء مشاريع استثمارية في مختلف المجالات، وبالتالي خلق فرص للعمل.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاتجاه الرافض والمؤيد له.

بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينظر إليه، على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط. إلا أنه هناك نقاشاً طويل حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، في اقتصاد الدولة المضيفة، حيث يؤيد فريق استقدام رأس المال الأجنبي، وفريق آخر يحذر من تشجيعه الذي يصوره على أنه نوع من الاستعمار الجديد، الذي يهدف إلى استغلال ونهب الفائض الاقتصادي للعالم النامي.

وعليه سوف نوضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال هذين الاتجاهين على النحو التالي:

(أ): الاتجاه الرافض للاستثمار الأجنبي المباشر:

بحكم نتائج بعض التجارب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي أكدت على أن ما تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسية، ليس في حد ذاته خيراً محضاً، بل ترد عليه عدة نتائج سلبية مؤثرة بالدرجة الأولى على اقتصاد البلد المضيف، يتم حصرها في النقاط التالية:

- يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة، ودول نامية إلى المساومة غير المتكافئة بينهما، وهذا نتيجة لامتلاك المستثمر الأجنبي للقوى الاحتكارية، والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة الدول النامية.

الأمر الذي ينتج عنه غبن وإجحاف في حقوق ومكاسب الطرف الآخر، خاصة وأن المستثمر الأجنبي سوف لن يفوت أي فرصة لزيادة قيمة الربح، عن طريق فرض ثمننا باهضاً نظير ما يقدم من معرفة تقنية، وقد يلجأ إلى التلاعب بالأسعار.

وذلك عن طريق رفع أسعار السلع والخدمات المستوردة من أحد فروع الشركة الأم في الخارج، وتخفيض أسعار السلع المصدرة إليها بأقل من قيمتها السائدة المصدرة إليها، بأقل من قيمتها السائدة في السوق، كوسيلة مستترة لتضخيم الأرباح المتحققة لصالح الشركة

الأم، وإخفاؤها عن الشركاء المحليين، أو تحاشي جهاز الضرائب في الدولة المضيفة، وتبديد دخول الضريبة التي من المفترض أن يحصل عليها الاقتصاد المضيف¹.

يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى خلق منافسة مع الصناعات المحلية، التي سوف تكون هذه الأخير لا محال، في مركز تنافسي ضعيف بالمقارنة مع المستثمر الأجنبي. الأمر الذي ينتج عنه كساد أو انهيار للصناعات الوطنية الناشئة أو الصغيرة، وبالتالي انخفاض الناتج القومي وسيطرة الشركات الأجنبية على السوق المحلية².

يمكن أن تتسبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في رفع نسبة تلوث البيئة، من خلال الاستثمار في بعض الأنشطة والصناعات الخطيرة على البيئة بمجمل عناصرها، مثل الصناعات الاستخراجية النفطية، والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيمياوية، وصناعة الأسمدة والأسمنت بدلا من توطئها في دولها، حيث تخضع هذه الشركات - المستثمرة- في دولها لمعايير بيئية مشددة، بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي، بهذا الأمر في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية³.

ب): الاتجاه المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر:

كما سبق وأن بينا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر، ينظر إليه على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، خاصة للدول النامية ذات الدخل المتوسط، حيث أنه من المتوقع أن تحصل هذه الدول، من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية⁴، وعليه يمكن ذكر سلسلة من النتائج ذات الأهمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-إمداد الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي، بوسائل وتقنيات الانتاج المتقدمة تكنولوجيا، إضافة إلى جلب رأس المال النادر في الدول النامية، وكذلك تدريب العمالة عليها.

¹ (عبد الستار أحمد مجيد الحوري، ضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2016، ص. 57.

² (أمينة عز الدين عبد الله، التدفقات المالية من الدول النامية إلى الخارج، مجلة مصر المعاصرة، عدد 414-413، يوليو، مصر، أكتوبر 1988، ص. 309.

³ (إيهاب عز الدين نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، عدد 2، 1996، ص. 296.

⁴ (محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2010، ص. 31.

الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأثر الإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة والأثر السلبي في الإضرار بالبيئة

-ارتفاع انتاجية الاقتصاد القومي، كنتيجة للمنافسة بين المشروعات المحلية، والمشروعات الأجنبية.

- تخفيض مستوى البطالة، لأنه من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر، تحتاج إلى يد عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار. خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة، بدلا من الكثافة الرأسمالية. هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي، المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة تكلفة في البلدان النامية¹.

-تدريب اليد العاملة المحلية، بحيث تتاح لها فرصة عمل بفروع الشركات الأجنبية، واكتسابها لمهارات التكنولوجيا الحديثة، باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعارفهم الفنية، والإدارية والعلمية، إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

-إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات الدول النامية، وتعويض نقص المدخرات المحلية، نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.

-كما تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية، التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة أو الناشئة، بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها².

كما يمكن لها أن تساعد على توفير بعض المستلزمات، وعناصر الانتاج غير المتوفرة، وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي، كإنشاء معاهد لتدريب الأيدي العاملة الوطنية، على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة¹.

¹ (عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008، ص. 58.

² (هدى محمد صبيح مصطفى، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين، المنعقد من 24 إلى 26 نوفمبر، بعنوان دور الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية، القاهرة، مصر 1988.

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية حيث تمتلك بعض البلدان، موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية... إلخ. غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر، عنصراً مكملاً لهذه الطاقات الإنتاجية، ومن ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقاً، والتي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.²

ونتيجة للأهمية الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالمقارنة مع سلبياتها، فقد أصبحت الدول، تسابق بعضها من أجل كسب أكبر قدر من المستثمرين الأجانب، بحيث أصبح هناك منافسة شرسة بين الدول لأجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وأصبح على الحكومات أن تسعى جاهدة من أجل بسط أوفر التسهيلات، وضمانات للاستثمارات الأجنبية، التي تصب لصالح المستثمر الأجنبي، جلباً وإغراء له لما يعود عليها بالنفع.

رابعاً: أهداف ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أهداف ودوافع، تخدم مصلحة كل المستثمر الأجنبي والدولة المضييفة له. نجملها فيما يلي³:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها، لأجل استخدامها في صناعات أخرى.
- الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضييفة للمستثمرين، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وامتيازات تحويل الأموال، والعملات الصعبة وغيرها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية، وأغلب الدول المستثمرة فيها، حيث أن كلفة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعياً، وكذلك تكلفة

¹ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، المرجع السابق، ص. 34.

² عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص. 58.

³ موفق أحمد وحلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره على في البيئة الاقتصادية "نظرة تقييمية لقانون الاستثمار العراقي"، مجلة الإدارة للاقتصاد، عدد 80، 2010، ص. 141 و142.

الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأثر الإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة والأثر السلبي في الإضرار بالبيئة

الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل وغيرها، وبالتالي هذه الجوانب عامل مشجع آخر أيضاً للاستثمار وهدف يسعى المستثمر للحصول عليه¹.

-تحقيق الربح في الدول المضيفة، بمستويات تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

-سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية، من حيث جودة الانتاج وانخفاض الأسعار وأنواع الخدمة، وذلك بسبب حيازتها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

-تستفيد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر، إذ أنه كلما تنوعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول، كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.

-تجنب المخاطر المختلفة ولاسيما المخاطر السياسية للدولة الأم.

المحور الثاني: أثر المشاريع الاستثمارية على البيئة:

فبالرغم من المنافع المحققة من الاستثمار الأجنبي المباشر، في الدولة المضيفة له، وبالأخص ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية إلا أنه يترتب عليه بعض الآثار السلبية الفتاكة بالبيئة، وعناصرها ومنها التلوث البيئي. فبالنظر للحاجة الملحة للاستثمارات الأجنبية على أراضي الدول النامية خاصة، فإنها تسيئ تقدير الإيجابيات المترتبة عن المشاريع الاستثمارية، بالمقارنة مع السلبيات التي تحدثها على أراضيها.

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تتسم في الغالب الأعم بطول مدة تنفيذها، التي هي المتوسط تصل وتنفوق في الغالب مدة 15 سنة، ناهيك عن مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي التي تفوق 50 سنة. والتي كانت في الزمن غير البعيد تصل إلى 99 سنة، خاصة الاستثمارات البيتروولية في أراضي المستعمرات الافريقية التي نهبت ثرواتها بموجب هذا النوع من العقود.

¹ (حسين يوسف، داودي محمد، تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة 1990-1919، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، عدد 01، افريل 2021، ص. 68.

وعليه فإنه هذه المدة كافية للتأثير وتغيير الوسط البيئي المحيط بأماكن انشاء المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة.

أولاً: التعريف بالبيئة.

تعرف البيئة بأنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الانسان يتأثر به ويؤثر فيه. كما يقصد بالبيئة الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الانسان يتأثر به ويؤثر فيه بكل ما يضمه هذا المجال من عناصر ومعطيات، سواء كانت من خلق الله سبحانه وتعالى، كالصخور وما تضمنه من معادن ومصادر وقود، والتربة والتضاريس وموارد المياه وعناصر المناخ، من حرارة وضغط ورياح وأمطار إضافة إلى النبات الطبيعي والحيوانات، أيضاً ما صنع الانسان من عمران وطرق ووسائل نقل واتصال ومزارع ومصانع وسدود وغيرها، أي أن البيئة هي كل شيء يحيط بالانسان¹.

ثانياً: تعريف التلوث البيئي

يقصد به ذلك التغير السلبي الذي يطرأ على أحد مكونات الوسط البيئي والذي ينتج كلاً أو جزءاً عن النشاط الانساني الحيوي والصناعي، وذلك مقارنة بالوضع البيئي الطبيعي الذي كان سائداً قبل تدخل الانسان، والذي يتسبب في حدوث تغيرات الطاقة والمستويات الاشعاعية المختلفة، والتغيرات الحيوية والفيزيولوجية والكيميائية غير المرغوب فيها، التي تحدث في الوسط الذي يحيط بنا والذي تعيش فيه جميع المخلوقات الحية الأخرى².

ثالثاً: الأثر السلبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المضر بالبيئة

على الرغم من أن الكثيرة المفكرين يعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم من عوامل التنمية الاقتصادية إلا أننا نرى بأنها عملية تحمل في طياتها تأثيرات بيئية سلبية مما يجعلها في بعض الأحيان عامل سلبي على عملية التنمية، وأصبح الاهتمام بالبيئة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات والحكومات الحالية على حد سواء بسبب التدهور والتعسف والمغالاة في التعامل مع الطبيعة ومواردها.

¹ (عبد المقصود زين الدين، البيئة والانسان دراسة في مشكلات الانسان مع البيئة، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1990، ص. 83.

² (إياد بشير الجلي، العولمة والبيئة واقع وتحديات مستقبلية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 26، عدد 75، ص. 199.

الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأثر الإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة والأثر السلبي في الإضرار بالبيئة

وكان هذا الاهتمام بالبيئة واسعا وكبيرا وجاء مقصودا ومتزامنا مع مفهوم العولمة ومنها العولمة الاقتصادية، التي ستترك أثارا كثيرة وبطرق متعددة وعن طريق قنوات متعددة ومختلفة على الواقع البيئي لكوكب الأرض، من خلال تعاظم النتائج المحلي، وتحقيقه معدلات نمو اقتصادي متسارعة والانتقال السريع للسلع والخدمات وتدفقات رأس المال بين مختلف بقاع العالم. وظهور عهد جديد من العلاقات الدولية، التي تسودها مشاعر ومخاوف على البيئة في هذا الكوكب وما تتركه العولمة من آثار بيئية على مستقبل الجنس البشري نتيجة للتجديد الحاصل في سلوك وأنماط الانتاج والاستهلاك للسلع والخدمات، في دول العالم وعلى وجه الخصوص في الدول النامية¹.

وإن المشاريع الاستثمارية الأجنبية خاصة في المنشئة في المواد الكيماوية الخطيرة على حياة الانسان، من تعدين ومواد كيماوية وغيرها في الدول المتقدمة تخضع للاحترام الصارم لمعايير انشائها، وطريقة عملها وأساليب التخلص من نفاياتها، وهذا راجع لدرجة الوعي والاهتمام بالمحيط البيئي للانسان، وتكريسا لما جاء به اعلان قمة ريوديجانيرو أو قمة الأرض لسنة 1992، من ضرورة التوفيق بين الكفاءة الاقتصادية والحفاظ على البيئة بما يحقق تنمية مستدامة للأجيال القادمة.

وهو الاهتمام الذي لا نلمسه لدى حكومات الدول النامية، أو السائرة في طريق النمو، والتي يكون هدفها الأول والأخير هو جذب المشاريع الاستثمارية الأجنبية دون أدنى احترام للمعايير الدولية في حماية البيئة من أثارها السلبية، وهو الأمر الذي يعد أحيانا حافزا للمستثمر الأجنبي في إقامة مشاريعه دون أدنى احترام لهذا النوع من الحماية للبيئة، على عكس بلده الأمر وخاصة إذا كانت متطورة، والتي تكون محترمة لهذه المعايير.

لذلك نجد الدول النامية تسمح بإقامة مشاريعها الاستثمارية داخل التجمعات السكانية، عوض أن يتم إنشاؤها في المناطق المنعزلة، خاصة إذا كانت هذه المشاريع ذات طبيعة

¹ (مهدي سهر الحيوري، رحيم كاظم الشرع، كاظم أسعد الأعرجي، تحليل أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد 2، عدد 4، سنة 2010، ص.

مضرة بصحة الانسان، من خلال مثلاً إفرازها لغازات سامة، فإنها سوف تشكل السبب الأول في انتشار الأمراض الصدرية لسكان تلك المنطقة، وهذا بسبب التلوث الهوائي. كذلك لطريقة التخلص من النفايات هي الأخرى بإمكانها أن تشكل سبباً وعاملاً من عوامل تلوث التربة والماء، فيجب تخصيص أماكن محددة للتخلص من نفاياتها، وبإجراءات صحيحة مثل دفنها أو حرقها.

وغيرها من المعايير التي تعد منعقدة الاحترام لدى الكثير من الدول، وهذا بالرغم من تضمين مفهومها القانوني لقوانين متعلقة بحماية البيئة مثل قانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتكريس هذه الحماية في النصوص الدستورية مثل نص المادة 68 من دستور 2016 والتي تقابلها المادة 64 من دستور 2020، بنصها "للمواطن الحق في بيئة سليمة، في إطار التنمية المستدامة".

وبالتالي تعمل الدولة بالسر على ضمان تنمية سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاهيتهم، لكن دائماً ما يطغى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية على حساب حماية البيئة. رابعاً: الحماية التشريعية للبيئة.

في الجزائر مرت قوانين الاستثمار فيما يخص النص على ضمان حماية البيئة بمرحلتين الأولى قبل سنة 2001، حيث تم إهمال البيئة أمام الحاجة للاستثمار ولرؤوس الأموال الأجنبية لتحريك عجلة التنمية.

بعدها أتت مرحلة ما بعد 2001 حيث تم تكريس فيها البعد البيئي فأصبح كقيداً على حرية الاستثمار الوطني والأجنبي معاً، فلا تمنح الرخصة بالاستثمار، إلا إذا ثبت أن الاستثمار المرغوب انشاؤه لا يضر بالبيئة من خلال إلزام المعنيين بالقيام بدراسة مفصلة للبحث في مدى تأثير الاستثمار على البيئة بمعنى جدوى الاستثمار على البيئة، حتى يتم التأكد من مدى مراعاة البعد البيئي، لاسيما بعد صدور القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، من أشكال التلوث والأضرار عموماً من جهة، وبعد صدور قانون الاستثمار رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار¹. وآخره القانون رقم 22-18².

وقد وردت مجموعة معتبرة من النصوص التشريعية والتنظيمية لاسيما منها القانون رقم 10-03 الذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وقانون التهيئة والتعمير رم

¹ (قانون رقم 09-16 المؤرخ في 08 مارس 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 46.

² (قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 50.

الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأثر الإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة والأثر السلبي في الإضرار بالبيئة

90-29، الذي يهدف إلى إحداث التوازن في تسيير الأراضي والفصل بين الأراضي السكنية والأراضي الفلاحية، والعقار الصناعي¹.

وكذا القانون المتعلق بتسيير النفايات رقم 01-19 الذي نص على نظام التقرير في المادة 21 التي نصت على أنه يلزم منتج أو حائزو النفايات الخاصة الخطرة بالتصريح للوزير المكلف بالبيئة بالمعلومات المتعلقة بطبيعة وكمية وخصائص النفايات.

كما يتعين عليهم دوريا تقديم المعلومات الخاصة بمعالجة هذه النفايات وكذلك الاجراءات العملية المتخذة لتفادي انتاج هذه النفايات، ايضا نجد المرسوم التنفيذي رقم 93-160 المتعلق بتنظيم النفايات الصناعية السائلة².

خاتمة:

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي تستحق الخوض فيها للارتباط الوثيق، الذي يجمع بينها وبين موضوع التنمية الاقتصادية، على المستوى الوطني والدولي، وأيضا يعد موضوع الاستثمار الأجنبي من المواضيع الجد متشعبة ومتعددة النتائج والآثار، والتي تجمع بين كل من الآثار الإيجابية والمتعددة، من خلال جلب العملة الصعبة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتدريب العمالة، نقل الخبرات الفنية والتقنية إلى غيرها من المزايا.

وبالنظر للآثار السلبية المترتبة عن إقامة المشاريع الاستثمارية الأجنبية فإنها تعدد هي الأخرى، بين سلب الثروات الطبيعية للدولة المضيفة الحائزة عليها، خاصة إذا كانت دولة سائرة في طريق النمو، حيث ستجد نفسها مبرمة لعقد إذعان خاضعة فيه لمجموعة الشروط الانتهازية، التي يملها عليها المستثمر الأجنبي الحائز على الوسيلة المتطورة لاستغلال ثرواتها. إضافة إلى أثر الإضرار بالبيئة التي تعد محيط يجب حمايته للأجيال الحالية وكذا المستقبلية، والتي تفرض علينا ضرورة احترام التوازن البيئي للبيئة والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، وهو الأمر الذي تتجاهله العديد من الدول خاصة النامية

¹ (وناس يحي، تبلور التنمية المستدامة من خلال التجربة الجزائرية، مجلة العلوم القانونية والادارية،

كلية الحقوق، جامعة تلمسان، عدد 2003، ص. 39.

² (حسين نواره، حماية البيئة شرط لانجاز الاستثمارات الاجنبية في الجزائر، المجلد 17، العدد 01،

2018، ص. 497.

منها، ومرد ذلك أنها لم تصل بعد لدرجة الوعي بأهمية وخصوصية البيئة، وضرورة حمايتها حفاظا على الأجيال القادمة، وما يتطلبه مبدأ الحيطة والوقاية والضرورة، وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن سلاح ذو حدين، من منطلق أنه يمكن أن يحقق دفعة نحو الأمام في مجال التنمية الاقتصادية والحد من البطالة، كما له الإضرار بالبيئة إذا لم يحسن اختيار مكان إقامته وطريقة تسييره، والتخلص من نفاياته.

وعليه يمكن الخروج بجملة من النتائج والتوصيات نجملها فيما يلي:

أولا/النتائج:

-يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر دعامة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول، خاصة إذا ما أحسن توظيفه.

-أصبح موضوع حماية البيئة من الحقوق الأساسية، التي تنادي بها جل المؤتمرات الدولية والاتفاقيات الدولية، نتيجة التدهور البيئي الذي يعرفه العالم، من احتباس حراري، وتغير في المناخ، وارتفاع في منسوب البحار.

- يعتبر موضوع التنمية المستدامة الحل الأمثل للتوازن بين تحقيق التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، وهذا من خلال الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية وعناصر البيئة دون الإضرار بها.

ثانيا/التوصيات:

-ضرورة سن قواعد وفرض إجراءات تتسم بالشدة والقوة في مجال حماية البيئة، التي سوف تحول دون الإقامة العشوائية للمشاريع الاستثمارية، وبمعايير دولية تحترم فيها السلامة البيئية.

-ضرورة تفعيل دور المنظمات وأعضاء المجتمع المدني في مجال حماية البيئة.

-ضرورة توفير الحماية القانونية للموظف العام، وحتى أعضاء المنظمات والمجتمع المدني في حالة ممارسة لحقهم في الإعلام البيئي، في مجال عدم التعرض لهم.

-ضرورة تكثيف الإجراءات الوقائية والردعية في مجال قانون الاستثمار رقم 22-18، بالموافاة مع قانون البيئة والتنمية المستدامة، تكريسا للحماية الدستورية للبيئة المنصوص عليها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ قائمة المصادر:

أ- القوانين:

- دستور 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-242 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق ل 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية عدد 82.
- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 43 المؤرخة في 20 يوليو 2003.
- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 08 مارس 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 46.
- القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443، الموافق ل 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 50 المؤرخة في 28 يوليو 2022.

ثانيا/ قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- عبد الستار أحمد مجيد الحوري، ضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2016.
- غنيم محمد عثمان، أبو زريق ماجدة، التنمية المستدامة، دار الصفاء، عمان، 2007.
- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2010.
- موسعي ميلود، الحماية القانونية للبيئة في ظل التنمية المستدامة، دار الخلدونية، الجزائر، 2021.

ب- الأطروحات:

- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008.
- كاظم أسعد الأعرجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بلدان أسوية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

ج- المقالات:

- أمينة عز الدين عبد الله، التدفقات المالية من الدول النامية إلى الخارج، مجلة مصر المعاصرة، عدد 413-414، يوليو، مصر، أكتوبر 1988.
- إياد بشير الجلي، العولمة والبيئة واقع وتحديات مستقبلية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 26، عدد 75.
- إيهاب عز الدين نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، عدد 2، 1996.

- حسين يوسف، داودي محمد، تأثير الاستثمار الأجنبية المباشرة على البطالة في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة 1990-1919، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، عدد 01، افريل 2021.

- مهدي سهر الحويوري، رحيم كاظم الشرع، كاظم أسعد الأعرجي، تحليل أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد 2، عدد 4، سنة 2010
- موفق أحمد وحلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره على في البيئة الاقتصادية "نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي"، مجلة الادارة للاقتصاد، عدد 80، 2010.

د- المؤتمرات العلمية:

- هدى محمد صبحي مصطفى، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين، المنعقد من 24 إلى 26 نوفمبر، بعنوان دور الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية، القاهرة، مصر 1988.